في رسالته الى رئيس مجلس الامن

كوفي عنان :الامم المتحدة عازمة على تعزيز انشطتها في اعمار وتنمية العراق

يشرفني أن أشير إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق التي تنتهي في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ١١/آب/اغسطس ٢٠٠٥. ومنذ صدور القرار ١٦١٩(٢٠٠٥) ، والبعثة ، تحت قيادة ممثلي الخاص للعراق ، أشرف جهانجير قاضي ، تواصل بذل جهود كبرى ، بقدر ما تسمح به الظروف ، لمساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٨ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤، ووفقا للفقرة ٧ (أ) من ذلك القرار ، سعت البعثة إلى القيام بدور قيادي في مساعدة العراق على الوفاء بكل معيار من المعايير المرجعية المحددة لعملية الانتقال السياسي ، وذلك بوسائل من بينها"١" تقديم المشورة والدعم للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، وكذلك للحكومة المؤقتة والجمعية الوطنية الانتقالية في العراق فيما يتعلق بعملية إجراء الانتخابات ؛ و"٢" تعزيز الحوار الوطني وبناء توافق في الآراء حول دستور وطني يضعه شعب العراق.

مجلس الامن الدولي

كما سعت البعثة، وفقا للفقرة ٧(ب) من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، من داخل العراق ومن خارجه، إلى "١" تقديم المشورة إلى حكومة العراق في مجال توفير الخدمات المدنية والاجتماعية الفعالة؛ و " ٢" المساهمة في تنسيق وإيصال مساعدات التعمير والتنمية والمساعدات الإنسانية؛ و "٣" المساعدة في تعزيز حماية حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والإصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيز سيادة القانون؛ و"٤" تقديم المشورة إلى حكومة العراق فيما يتعلق بالتخطيط الأولي لإجراء تعداد سكاني شامل في نهاية المطاف.

وبالتصديق في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ على نتائج الانتخابات التي جرت في كانون الأول/ديسمبر، انتهى تنفيذ الجدول الزمني للعملية الانتقالية الذي حدده القانون الإداري الانتقالي وأيده مجلس الأمن في القرار ١٥٤٦(٢٠٠٤).

ويسعدني أن الأمم المتحدة استطاعت أن تنهض بدور مهم في تسهيل كل إنجاز من الإنجازات البارزة في عملية الانتقال السياسي في العراق، ولا سيما فيما يتعلق بإجراء الانتخابات مرتين، ووضع الدستور، وإجراء الاستفتاء عليه خلال السنة الماضية. ولكن على الرغم من الوفاء بهذه المعايير المرجعية، لا يزال العراق يواجه تحديات سياسية وأمنية واقتصادية هائلة، في حين أن حكومة العراق هي المسؤول الأول عن التصدي لهذه التحديات، فإنها ستحتاج إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي للنجاح في هذا السبيل.

وفي هذا الشأن، أرحب بالقرار ١٦٣٧ (٢٠٠٥) المؤرخ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ الذي أكد فيه مجلس الأمن ضرورة أن تستمر الأمم المتحدة في أداء دور رائد في مساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية على تحقيق مزيد من التنمية السياسية والاقتصادية. وبعد إنشاء مجلس النواب الجديد في ١٦ آذار/ مارس ٢٠٠٦ وموافقة مجلس النواب على الحكومة العراقية الجديدة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، ما زالت الأمم المتحدة ملتزمة التزاما تاما، بقدر ما تسمح به الظروف، بمساعدة حكومة العراق كلما طلبت منها ذلك. ومن ثم، فالأمم المتحدة تُجري في الوقت الراهن حوارا شاملا مع الحكومة الجديدة بحثا عن أفضل السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة تأدية المهام المكلفة بها بموجب القرار ١٥٤٦(٢٠٠٤).

وسعيا إلى تشجيع الحوار والتوافق في الآراء وصولا إلى المصالحة الوطنية، يبذل ممثلي الخاص وفريقه مساعيهم الحميدة ويقدمون جوانب من التسهيل السياسي للحكومة الجديدة استنادا إلى جسور الصلة التي أقامتها البعثة مع شرائح واسعة متنوعة من المحاورين العراقيين.

والبعثة مستعدة أيضا لتقديم المزيد من المساعد ة الدستورية والانتخابية في الوقت المناسب وإلى جانب هذه الأنشطة ذات الأولوية، تعتزم الأمم المتحدة أيضا تعزيز أنشطتها في مجالات رئيسية أخرى من ولايتها، ولا سيما الإعمار والتنمية، مع التركيز على بناء القدرات وتنسيق أنشطة المانحين.

وفي إطار هذا الدور، وافقت في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ على طلب حكومة العراق لتقديم ا لأمم المتحدة دعمها القوي في إعد اد الاتفاق الدولي للعراق. ويمثل الاتفاق مبادرة دولية من الحكومة العراقية لإقامة شراكة جديدة مع المجتمع الدولي. أما الغرض منه، فهو تحقيق رؤية وطنية للعراق تهدف إلى توطيد السلام ومتابعة مسيرة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مدار السنوات الخمس القادمة. وسينصب الاهتمام أساسا في وضع إطار للتحول الاقتصادي في العراق واندماجه في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

وسيعكس الاتفاق أيضا الترابط بين التطورات السياسية والأمنية وإنعاش العراق، الذي يعتبر شرطا لا بد منه لضمان استثمارات إقليمية مستدامة. وبقيادة رئيسي المبادرة، نائب رئيس الوزراء برهم صالح، ونائب الأمين العام مارك مالوك براون، فضلا عن ممثلي الخاص للعراق أشرف جهانجير قاضي، تتعاون الأمم المتحدة تعاونا وثيقا مع الحكومة والجهات المانحة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيره من وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، من أجل إعداد الاتفاق. وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أصدر الرئيسان بيانا مشتركا يعلن البدء رسميا في تنفيذ الاتفاق.

وعلى مدى الشهور الاثني عشر الماضية، ظلت حالة الأمن وحقوق الإنسان تثير قلقا بالغا. إذ تواصلت هجمات المتمردين والمليشيات والإرهابيين بلا هوادة في أجزاء عديدة من العراق، وبخاصة في بغداد والمنطقتين الوسطى والغربية. كما يتعرض الشعب العراقي بشكل متزايد للتهديد جراء العنف الطائفي. وقد حددت حكومة العراق الجديدة خطوات ملموسة لازمة لتحسين الوضع الأمني، وهي تسعى بصورة متزايدة إلى مواجهة تحديات حقوق الإنسان بقدر أكبر من الشفافية. ويعتبر إعلان رئيس الوزراء عن خطة للمصالحة الوطنية في ٢٥ حزيران/ يونيه دليلا على الإرادة السياسية الضرورية لمواجهة المشاكل الأساسية في مجال حقوق الإنسان. وتتطلع البعثة إلى استمرار تعاونها مع الوزارات والمؤسسات القضائية ومنظمات المجتمع المدني في العراق دعما لإنشاء جهاز وطني قوي لحماية حقوق الإنسان.

ورغم القيود التشغيلية والأمنية الشديدة، فقد زادت البعثة حجما ووسعت نطاق أنشطتها خارج بغداد. بيد أنه، في ضوء الوضع الأمني السائد الذي لا يزال يبعث على القلق الشديد، فإن مبدأ"حسبما تسمح به الظروف" سيظل المبدأ التشغيلي الذي تتحدد على أساسه جميع أنشطة الأمم المتحدة في العراق في المستقبل المنظور. وهناك ما مجموعه ٣٩٦ من الأفراد المدنيين والعسكريين الدوليين في العراق، من بينهم ما يصل إلى ٣٠٠ شخص في بغداد، و ٧٤ في أربيل، و ٢٢ في البصرة. وقد أُحرز تقدم في إقامة مجتمع متكامل طويل الأمد للأمم المتحدة في العراق وفرغ الآن من تشييد مبان جديدة في أربيل والبصرة.

وسيكون استمرار التعاون الوثيق مع حكومة العراق واستمرار الدعم الفعال من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي أمرين أساسيين لتمكين البعثة من تنفيذ المهام الموكلة إليها بصورة كاملة. وسيرد عرض مستكمل شامل بشأن أنشطة البعثة في العراق في تقريري الفصلي المقبل الذي من المقرر أن أقدمه إلى مجلس الأمن بحلول ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

وفي ضوء ما سبق ذكره، أود أن أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة عملا بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) لمدة ١٢ شهرا إضافية، مع اعتزام استعراض الولاية عند نهاية تلك المدة، أو قبل ذلك، إذا طلبت حكومة العراق ذلك.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي عنان

بسبب غلاء اسعار الادوية

العراقيون يلجأون الى طب الاعشاب والعطور لعلاج الامراض

بغداد /اف ب

تدفع الظروف الصعبة التي يعيشها العراقيون المرضى منهم الى زيارة العطارين من اجل التداوي بالاعشاب والعطور، في مواجهة ارتفاع كلفة العلاج في المراكز الطبية وغلاء اسعار الادوية.

وقال الشيخ فؤاد جعفر محمد الذي يملك محلا لبيع الاعشاب والعطور في منطقة باب الشيخ وسط ان "غلاء العلاج وارتفاع اسعار الادوية وطول فترة العلاج وحتى فشل الطب في ايجاد بعض العلاجات" كان من اهم الاسباب التي دفعت العراقيين الى اللجوء الى التداوي بالاعشاب.

وتابع الشيخ فؤاد في محله قرب ضريح الشيخ عبد القادر الجيلاني: ان "الظروف الصعبة كانت السبب" الذي يساهم في "تثقيف الناس حول فائدة الاعشاب الطبية وفعاليتها في علاج الكثير من الامراض".

واضاف "الكلفة القليلة لشراء الاعشاب بالمقارنة مع الادوية بالمقارنة مع الادوية المصنعة تشكل على الارجح احد الاسباب التي دفعت العراقيين الى شرائها، الى جانب فاعليتها وخلوها من المواد الكيميائية".

ولم يكن في يد خالد العزاوي حل آخر غير زيارة احد خبراء الاعشاب لمعالجة ابنته زينة (١١ عاما) بعد ان امضى عدة اشهر متنقلا من طبيب الى آخر بحثا عن علاج لابنته التي تعاني من حالة نفسية بعد نجاتها من انفجار سيارة مفخخة قبل عدة اشهر اثناء خروجها من المدرسة ومن التبول اللا ارادي.

ويقول العزاوي (٤٥ عاما) الذي يعمل سائق اجرة "اضطررت الى جلبها الى الشيخ بعد ان امضيت عدة اشهر راجعت خلالها اطباء مختصين ولم تتحسن حالتها".

واضاف ان "حالتها بدأت تتحسن بعد ثلاث جلسات اسبوعية مع الشيخ تمثلت بالرقية (قراءة ايات من القران على المريض) ووصفة طبية من الاعشاب (...) ولم تعد تعاني من التبول غير الارادي".

وحرص على التأكيد ان "علاج زينة عند الشيخ لم يكلف اكثر من خمسة آلاف دينار عراقي (نحو ٣،٥ دولار اميركي) بعد ان كنت قد انفقت اكثر من عشرة اضعاف هذا المبلغ على الاطباء وشراء الادوية بلا جدوى".

اما ايمان عبد الله التي تبلغ من العمر عشرين عاما وكانت تزور الشيخ فؤاد لمتابعة علاجها باعشاب وصفها لها، فتؤكد "اشعر بالسعادة الكبيرة لانني استعدت صحتي وعدت الى ممارسة حياتي بصورة طبيعية بعد ان اقعدني المرض في الفراش ستة اشهر تقريبا".

وتدخلت والدتها قائلة "الفضل لله تعالى وللشيخ في شفاء ابنتي".

وقالت انها كانت تشعر "باليأس من شفاء ابنتي بعد فشل الاطباء في علاجها" قبل ان تنصحها "احدى قريباتي بزيارة الشيخ. كانت النصيحة في محلها بعد ان كلفني رقودها في المستشفى ٢٥٠ الف دينار عراقي (١٦٥ دولار اميركي) على الاقل بدون اي نتيجة".

وتابعت ان الشيخ فؤاد عالجها لمدة عشرين يوما في جلستين كلفتا مجتمعتين ٣٥ الف دينار عراقي، ووصف لها اعشابا طبية.

ويستطيع هذا العطار "معالجة امراض كثيرة وحتى مستعصية باسعار زهيدة بالمقارنة مع تكاليف العلاج في المستشفيات او العيادات الخاصة وضمان نجاح علاج هذه الامراض"، على حد قوله مشيرا الى انه يستعين "بما قاله الطبيب له وبتحاليل او صور اشعة" ليحدد الوصفة المناسبة.

وذكر من الامراض "الجرب المزمن الذي يستغرق علاجه حوالى الشهر ولا تزيد كلفته عن خمسين الف دينار عراقي (٣٥ دولارا) ومرض السكر الذي تبلغ نسبة نجاح علاجه لدينا مئة في المئة عن طريق حبوب مصنوعة من الاعشاب لعشرين يوما وبمعدل حبتين يوميا، لقاء ستة آلاف دينار (اربعة دولارات)".

كما اكد انه قادر على "علاج حصى المثانة التي يتطلب علاجها من خمسة الى عشرة ايام وبكلفة ٢٥ الف دينار (حوالى ١٧ دولاراً)"، مشيرا الى ان علاج هذه الامراض في العيادات الطبية يحتاج الى حوالى عشرة اضعاف هذة الاسعار وفترة طويلة.

واوضح الشيخ فؤاد ان لديه زبائن "من كل مكان في العراق"، موضحا انه يجلب "الاعشاب عن طريق التجار من شمال العراق والصحارى وايران وتركيا والاردن ودول مختلفة من العالم".

وكغيره من العطارين، يؤكد هذا الرجل ان هذه "المهنة متوارثة واسرارها لا نعلمها لغير ابنائنا"، موضحا ان اثنين من ابنائه، امير (١٧ عاما) وعلي (١١ عاما) يعملان معه في المحل في بغداد التي تضم حوالي خمسين عطارا تقريبا.

نـــداء إلى المثقفين

اعتمد صندوق التنمية الثقافية في توزيعه منحة المثقفين (الشهرية منها والمتغيرة) على ترشيحات الاتحادات والروابط والجمعيات والمنظمات التي تمثل جميع التشكيلات الثقافية والفنية والمهنية .

وتأمل إدارة الصندوق من جميع المثقفين الذين يعتقدون باستحقاقهم المنحة، وممن لم ترفع أسماؤهم من قبل الجهة التي ينتمون إليها لأي سبب من الأسباب تقديم طلباتهم بعد ملء استمارة صندوق التنمية الثقافية لغرض النظر في طلبه ودراسته مع الجهة التي ينتمي إليها المثقف.

إن (المدى) تحرص على نشر جميع الأسماء على التوالي عملاً بالشفافية ، وإشراك جمهور المثقفين بالرقابة على آلية صرف هذه المنح.

لجنة صندوق التنمية الثقافية